الأمم المتحدة
A/RES/60/188

Distr.: General
17 February 2006

الجمعية العامة

الدورة الستون
البند ٥١ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/60/487*)]

٦٠/١٨٨ – متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وقرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٥٧/٢٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٥٧/٢٧٢ و ٥٧/٢٧٣ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢٣٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وكذلك قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٢٠٠٣/٤٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ٢٠٠٤/٦٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤،

وإذ تحيط علما بتقريري الأمين العام عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، اللذين أعدهما بالتعاون مع الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة[(١)]،

وإذ تحيط علما أيضا بتقارير الأمين العام الأخرى ذات الصلة عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)]،

وقد نظرت في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥: تمويل التنمية[(٣)]،

---

(١) A/59/822 و A/60/289.

(٢) A/59/800، و A/59/855، و A/60/289/Add.1.

(٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.C.1.

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤]،

وقد نظرت في الموجز المقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوقائع الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقود في نيويورك في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥[٥]،

وإذ ترحب بالحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي أجري في نيويورك يومي ٢٧ و٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، والاجتماع المستقل بشأن تمويل التنمية، المعقود في إطار الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥،

وقد نظرت في الموجز المقدم من رئيس الجمعية العامة للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية[٦]،

وإذ تؤكد من جديد الالتزام بالشراكة العالمية من أجل التنمية المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٧] وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٨]، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٩]، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته، وأنه ليس من المغالاة في شيء زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلم بضرورة استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى زيادة الفرص الإنمائية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

---

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

(٥) A/59/823-E/2005/69.

(٦) A/60/219.

(٧) انظر القرار ٢/٥٥.

(٨) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٩) تقرير المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تسلم بالجهود والمساهمات والمناقشات الدولية الجارية، مثل المبادرة المتعلقة بإجراءات مكافحة الفقر والجوع، الرامية إلى تحديد وتنمية المصادر المبتكرة والإضافية الممكنة لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة منها والخاصة، والمحلية منها والخارجية، لزيادة المصادر التقليدية للتمويل وتكملتها في سياق متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإذ تسلم بأن بعض المصادر واستخدامها بالكامل أمر يدخل في إطار الإجراءات السيادية،

وإذ تشدد على أن تزايد الاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العولمة وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية قائمة على قواعد، يعنيان أن الحيز المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، ولاسيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيرا ما يتحدد في الوقت الراهن بالقواعد والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية؛ وأن الأمر يعود إلى كل حكومة في تقييم المعاوضة بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية والقيود المفروضة بسبب فقدان حيز السياسة العامة؛ وأن من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، مع وضع الغايات والأهداف الإنمائية في الاعتبار، أن تراعي كافة البلدان ضرورة إقامة التوازن الملائم بين حيز السياسة الوطنية والقواعد والالتزامات الدولية،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة التنفيذ التام للالتزامات المعلنة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومواصلة الاستفادة منها، وإذ تسلم بالصلة القوية بين تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ ترحب بما اتخذ مؤخرا من قرارات، وما أعلن من التزامات، وما تم التقدم به من اقتراحات، في هذا الصدد، لتنفيذ الالتزامات المعلنة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والاستفادة منها،

١ - **تشدد**، وفقا لتوافق آراء مونتيري[٨]، على ما يلي:

(أ) أهمية تنفيذ الالتزام بسياسات سليمة وإدارة رشيدة على جميع المستويات وسيادة القانون؛

(ب) أهمية تنفيذ الالتزام بتهيئة بيئة مؤاتية لتعبئة الموارد المحلية، وأهمية وضع سياسات اقتصادية سليمة وإقامة مؤسسات ديمقراطية ثابتة تستجيب لاحتياجات الناس، وتحسين البنية الأساسية كأساس للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل؛

(ج) أهمية تنفيذ الالتزام بتعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من أجل إكمال جهود التنمية المبذولة على الصعيد الوطني؛

٢ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان النامية لاعتماد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية لتحقيق أولوياتها الإنمائية الوطنية وكذلك المقاصد والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد من جديد تصميم البلدان التي لم تعتمد بعد هذه الاستراتيجيات على اعتمادها وتنفيذها بحلول عام ٢٠٠٦، وتؤكد من جديد أيضا تصميمها على دعم هذه الجهود على النحو المنصوص عليه في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤]، بما في ذلك بوسائل منها زيادة الموارد؛

٣ - **تؤكد** أهمية قيام نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالشمولية والانفتاح والإنصاف وعدم التمييز ويقوم على قواعد، وكذلك تحرير التجارة بشكل ملموس، اللذين بإمكانهما إعطاء دفعة كبيرة للتنمية في جميع أنحاء العالم، بما يفيد البلدان في جميع مراحل التنمية؛ وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، التزامها بتحرير التجارة وبكفالة اضطلاع التجارة بدورها الكامل في تعزيز النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية للجميع؛ وترحب بالتالي بقرارات منظمة التجارة العالمية وضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميم برنامج عملها والالتزام بتنفيذها؛ وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية تحقيق البعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة[١٠] والاختتام الناجح لجولة مفاوضات الدوحة في أقرب وقت ممكن؛

٤ - **تلاحظ** أنه على الرغم من أن الاستثمار المباشر الأجنبي مصدر رئيسي من مصادر تمويل التنمية، فإن تدفق هذه الأموال إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لا يزال متفاوتا، وتهيب، في هذا الصدد، بالبلدان المتقدمة النمو مواصلة وضع تدابير في بلدان المصدر للتشجيع على تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي وتيسيره بعدة طرق، من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية، وتهيب بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تواصل ما تبذله من جهود لتهيئة بيئة داخلية مؤاتية لاجتذاب الاستثمارات بعدة طرق، من بينها إيجاد مناخ استثماري يتسم بالشفافية والاستقرار وإمكانية التنبؤ به، وتنفذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحظى فيه حقوق الملكية بالاحترام؛

٥ - **تؤكد من جديد** توافق آراء مونتيري، وتسلم بأن لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية والاستفادة منها على نحو فعال في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها

---

(١٠) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

بمرحلة انتقالية دورا رئيسيا في إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية تدعم بلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛ وهي في هذا الصدد:

(أ) ترحب بزيادة الموارد التي ستصبح متاحة نتيجة قيام العديد من البلدان المتقدمة النمو بوضع جداول زمنية لبلوغ الهدف المحدد بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، والوصول إلى تخصيص نسبة ٠,٥ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك الوصول، طبقا لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠[(١١)]، إلى تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة لصالح أقل البلدان نموا في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٠، وتحث تلك البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة في هذا الصدد، وفقا لالتزاماتها، على القيام بذلك؛

(ب) تسلم بأهمية المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها مصدرا مهما من مصادر تمويل التنمية للكثير من البلدان النامية؛ وتؤكد ضرورة ترجمة الزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى زيادات حقيقية في الموارد المتاحة للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، لكي تحقق الأولويات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية وكذلك المقاصد والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، مع مراعاة الحاجة إلى إمكانية التنبؤ بالموارد، بما في ذلك وضع آليات لدعم الميزانية حيثما اقتضى الأمر؛ وترحب بالجهود المبذولة والمبادرات المتخذة مؤخرا لتحسين نوعية المعونة وزيادة أثرها، بما في ذلك إعلان باريس بشأن فعالية المعونة؛ وتعقد العزم على اتخاذ إجراءات عملية وفعالة وفي الوقت المناسب لتنفيذ جميع الالتزامات المتفق عليها بشأن فعالية المعونة عن طريق الرصد الواضح ووضع مواعيد نهائية، بما في ذلك بوسائل منها مواصلة التوفيق بين المساعدات المقدمة واستراتيجيات البلدان، وبناء القدرات المؤسسية، والحد من تكاليف المعاملات وإلغاء الإجراءات البيروقراطية، وإحراز تقدم في إزالة مشروطية المعونة، وتعزيز القدرة الاستيعابية والإدارة المالية في البلدان المستفيدة، وتعزيز التركيز على النتائج الإنمائية؛ وتشجع على مشاركة البلدان النامية على أوسع نطاق ممكن في الأعمال التي ستجري في المستقبل بشأن فعالية المعونة؛

(ج) تسلم بأهمية تطوير مصادر مبتكرة لتمويل التنمية، شريطة ألا تثقل تلك المصادر كاهل البلدان النامية دون موجب؛ وتلاحظ أن بعض البلدان ستستهل المرفق المالي الدولي، وأن بعض البلدان قد استهلت برنامج المرفق التجريبي للتحصين، وأن بعض البلدان سوف تقوم في المستقبل القريب، مستعينة بسلطاتها الوطنية، بفرض تبرع على أسعار تذاكر

---

(١١) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

السفر بالطائرة بوصفه ''تبرعا تضامنيا'' للتمكين من تمويل المشاريع الإنمائية؛ وتلاحظ أن بلدانا أخرى تنظر في إمكانية انضمامها إلى هذه المبادرات والمدى المحتمل لمشاركتها فيها؛

(د) تسلم بالتقدم المحرز في هذا الصدد وتقرر مواصلة النظر في موضوع التمويل المبتكر للتنمية بالاستعانة بجميع الموارد العامة منها والخاصة، والمحلية منها والخارجية؛

(هـ) تشدد على أهمية الائتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر؛ وتؤكد أن الاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر في عام ٢٠٠٥ قد اتاح فرصة سانحة لزيادة الوعي، وتقاسم أفضل الممارسات، وزيادة تعزيز القطاعات المالية التي تدعم الخدمات المالية المستدامة المؤاتية للفقراء في جميع البلدان؛ وتحث البلدان الأعضاء، في هذا الصدد، على وضع أفضل الممارسات موضع التنفيذ؛ وتدعو المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، إلى الاستفادة من الزخم الذي أوجدته السنة؛

(و) تسلم بالدور الحيوي الذي يستطيع القطاع الخاص الاضطلاع به في ضخ استثمارات جديدة وإيجاد فرص عمل وتمويل التنمية؛

٦ - **تؤكد** أهمية الاستثمارات في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء مونتيري؛ وتلاحظ أن التوسع في الاستثمارات في الهياكل الأساسية، إلى جانب وضع برامج قوية للصحة والتعليم، عنصر رئيسي لتحقيق نمو أسرع ولإحراز تقدم في الحد من الفقر؛ وتدعو، في هذا الصدد، إلى مواصلة تعزيز الدعم وزيادته من أجل أداء خدمات الهياكل الأساسية وإزالة العقبات لتلبية احتياجات البلدان النامية، تمشيا مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛ وترحب بالتقدم الذي أحرزه فريق البنك الدولي لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدفع الاستثمار وزيادة الفعالية إلى الحد الأقصى، بما في ذلك في إطار الاتحاد المعني بالهياكل الأساسية من أجل أفريقيا المنشأ حديثا؛ وتقر بعمل البنك الدولي في هذا المجال، بما في ذلك الخطط الرامية إلى تقديم تقرير مرحلي إلى لجنة التنمية عن أثر الحيز الضريبي على النمو وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٧ - **تشدد** على الأهمية الكبيرة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، نظرا لأن تمويل الديون وتخفيف عبئها يمكن أن يوفرا مصدرا مهما لرأس المال من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وتشدد أيضا على وجوب أن يتقاسم الدائنون والمدينون المسؤوليات عن منع نشوء حالات الديون التي لا يمكن تحملها؛

٨ - **ترحب**، في هذا الصدد، بالاقتراح الأخير لمجموعة الثمانية، على النحو الذي أيدته مؤسسات بريتون وودز في اجتماعاتها السنوية لعام ٢٠٠٥ والداعي إلى شطب نسبة ١٠٠ في المائة من الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية

وصندوق التنمية الأفريقي على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمستوفية لمعايير الأهلية، وإلى توفير موارد إضافية لضمان عدم انخفاض القدرة على التمويل لدى المؤسسات المالية الدولية؛

٩ - **تشدد** على أن الفساد، على جميع المستويات، يشكل عائقا خطيرا في وجه التنمية وتعبئة الموارد وتخصيصها على نحو فعال؛ وتؤكد من جديد الالتزام الذي أعرب عنه في توافق آراء مونتيري بجعل مكافحة الفساد على جميع المستويات إحدى الأولويات؛ وترحب، في هذا الصدد، بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥[١٢]، وتكرر دعوتها إلى جميع الدول الأعضاء ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي المختصة إلى القيام، في حدود اختصاصها، بالتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها وتنفيذها بالكامل في أقرب وقت ممكن؛

١٠ - **تقر** بالعمل الذي يضطلع به مكتب تمويل التنمية بالأمانة العامة، في حدود ولايته، في تنظيم حلقات عمل ومشاورات يشارك فيها العديد من الجهات صاحبة المصلحة، وحلقات نقاش وغير ذلك من أنشطة ترمي إلى تمكين البلدان الأعضاء بصورة أفضل من الوفاء بالتزاماتها على النحو المتفق عليه في توافق آراء مونتيري، وتطلب إلى المكتب أن يواصل عمله في هذا المجال، بالتعاون مع الخبراء من القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني؛

١١ - **تكرر تأكيد طلبها** إلى الأمين العام أن يتشاور مع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية من أجل توسيع نطاق التعاون القائم بين المنظمتين بشأن المسائل المتصلة بتمويل التنمية والاستفادة من الطرائق المخصصة للتفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، التي تم الأخذ بها في الإعداد للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في عام ٢٠٠٢، عن طريق استغلال الإمكانيات التي يوفرها إطار التعاون القائم بشكل أفضل؛

١٢ - **تقرر**، وفقا للفقرة ٧٣ من توافق آراء مونتيري، أن تعقد مؤتمر متابعة دوليا لتمويل التنمية من أجل استعراض تنفيذ توافق الآراء، وذلك في موعد يحدد خلال فترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩؛

١٣ - **ترحب** بالعرض المقدم من حكومة قطر لاستضافة المؤتمر؛

١٤ - **تقرر** أنه ينبغي، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء، أن يجرى خلال مؤتمر الاستعراض تقييم التقدم المحرز، وإعادة تأكيد الأهداف والالتزامات، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، والوقوف على العقبات والمعوقات التي صودفت، وتحديد

---

(١٢) القرار ٤/٥٨، المرفق.

الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها والتدابير المهمة التي تكفل مواصلة التنفيذ، وكذلك التحديات الجديدة والمسائل الناشئة؛

١٥ - **تقرر أيضا** الشروع، خلال دورتها الحادية والستين، في العملية التحضيرية، بما في ذلك البت في الموعد المحدد لعقد ذلك المؤتمر؛

١٦ - **تقرر** مواصلة الاستفادة بشكل كامل من الترتيبات المؤسسية القائمة لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، على النحو المبين في الفقرة ٦٩ من توافق الآراء وتمشيا مع القرار ٥٧/٢٧٠ باء، بما في ذلك الحوارات الرفيعة المستوى التي تجري في إطار الجمعية العامة والاجتماعات التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فصل الربيع مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

١٧ - **تؤكد** أهمية مشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة بشكل كامل وعلى جميع الصعد في تنفيذ توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتؤكد أيضا أهمية المشاركة الكاملة لهذه الجهات في عملية متابعة مونتيري، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، ولا سيما إجراءات الاعتماد وطرائق المشاركة المستخدمة في المؤتمر وفي عملية التحضير له؛

١٨- **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند المعنون ''متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم في إطار ذلك البند تقييما تحليليا سنويا لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري، وحالة تنفيذ هذا القرار، على أن يجري إعداد هذا التقييم بالتعاون الكامل مع الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة.

الجلسة العامة ٦٨
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥